المحور الرابع- الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي

أولا- النظام الرأسمالي:

1- مفهوم النظام الرأسمالي: هو نظام إنتاج اجتماعي يتميز بتمركز أدوات ووسائل الإنتاج ومجموع الثروات بأيدي عدد قليل جدا من الناس يعرفون تحت اسم "طبقة الرأسماليين"، بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسماليين. ولذلك نميز بين طبقتين:

- الطبقة البرجوازية: وهي مجموعة قليلة جدا من الأفراد تتمركز وتتراكم لديها الثروة.
- طبقة واسعة جدا من الأفراد مضطرة للعمل لدى الطبقة البرجوازية.

2- خصائص النظام الرأسمالي: يتسم النظام الرأسمالي بجملة من الخصائص ندرجها فيما يلي:

2-1- الملكية الخاصة (الملكية الفردية): تعتبر الملكية الخاصة لجميع وسائل الإنتاج أهم مظهر من مظاهر النظام الرأسمالي حيث أن معظم وسائل الإنتاج تكون ذات ملكية خاصة من قبل الأفراد والشركات لا من قبل الحكومة، كما أن القانون يحمي تلك الملكية ويؤمن حرية التصرف بها، لكن هذا النظام لا ينفي وجود الملكية العامة والخاصة في بعض المجالات المحدودة التي لا يرغب أحيانا القطاع الخاص بالعمل والاستثمار فيها، إما لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو أن درجة المخاطرة فيها عالية أو أنها تحتاج لفترة استرداد الرأس المال العامل طويلة نسبيا وهي نشاطات ضرورية ولازمة مثل بناء الموانئ وطرق المواصلات وإنشاء الجسور وشبكات الري.

2-2- حافز الربح: يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، فإن المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية فإن كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت ونظمت بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده.

2-3- المنافسة: من خلال حرية الشركات في دخول الأسواق والخروج منها مما يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية، أي الرفاهية المشتركة للمنتجين والمستهلكين.

2-4- آلية السوق: التي تحدد الأسعار على نحو لا مركزي من خلال العلاقات التفاعلية بين البائع والمشتري. فتقوم الأسعار بدورها بتخصيص الموارد، التي تسعى بطبيعة الحال لتحقيق أعلى عائد والتي لا تقتصر على السلع والخدمات وإنما تشمل الأجور أيضا.

2-5- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: والذي يؤدي إلى حرية السوق دون فرض أية قيود عليه وقد صاغ آدم سميث ذلك وفق شعار "دعه يعمل واتركه يمر".

3- ظروف نشأة النظام الرأسمالي:

تتلخص أهم الظروف الذي نشأ في ظلها النظام الرأسمالي في النقاط التالية:

3-1- انهيار مرتكزات النظام الإقطاعي والحرفي: من العوامل التي ترتب عنها اختلال وانهيار النظام الإقطاعي والحرفي نجد:

- نمو المدن وازدهارها.
- هروب الأقنان إلى المدن مما تسبب في قطع تبعية الإنسان للأرض.
- التحول من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي والذي ترتب عنه تحول الريع العيني الذي كان يتقاضاه السيد من أتباعه إلى ريع نقدي، وهو ما أدى إلى تغيرات عميقة في طبيعة النظام الإقطاعي نفسه، حيث أصبح بإمكان الفلاحين التخلص من أعمال السخرة لدى الشريف وإحلالها بمدفوعات نقدية، وبالتالي انهيار مرتكز آخر قام عليه النظام الإقطاعي وهي السخرة، وبانتهاء السخرة تغيرت العلاقة بين السيد وتابعيه (والتي تتمثل بشكل كبير في علاقة تبعية شخصية إلى علاقة تقترب كثيرا من تلك التي تقوم بين مالك الأرض ومستأجريها).

3-2- نشوء الدولة القومية: أدت التطورات السياسية التي رافقت انهيار النظام الإقطاعي إلى نشوء الدولة بمعناها الحديث، حيث قامت حكومات مركزية تفرض سلطتها على كل المقيمين في إقليمها، وقد أدى ذلك إلى اضمحلال سلطة الأمراء الإقطاعيين وتنظيم العلاقة بين الدولة والكنيسة بحيث تستقل الأولى بأمور الدنيا وتلتزم الثانية بحدود الأمور الروحية.

3-3- ازدياد أهمية التجارة الخارجية: شهد القرن الخامس عشر تحرر العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا نتيجة لعوامل عديدة اختلفت في درجاتها وقوتها من دولة إلى أخرى، واتجه معظم المحررين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة، مما أدى إلى نمو التجارة الخارجية بصورة قوية أدت

بدورها إلى ثراء التجار العاملين فيها، فزادت تبعا لذلك أهميتهم في النشاط الاقتصادي بدرجة ملحوظة، وظهورهم كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم، ومن بين الأسباب التي ساعدت على نمو التجارة الخارجية هو الاكتشافات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر والتي جاءت لإيجاد طرق تجارية تربط أوروبا بالشرق بعيدا عن الطرق التي كانت تستخدمها سابقا والتي أصبحت تحت السيطرة التركية، ففي عام 1492 وصل كريستوف كولومبس إلى سواحل أمريكا وأعلنت جميع الأراضي التي اكتشفها ممتلكات للمملكة الاسبانية، وفي عام 1498 اكتشف فاسكو دي كاما الطريق إلى الهند، وقد ساهمت هذه الاكتشافات الجغرافية وغيرها في:

- ايجاد أسواق جديدة وتوسيع السوق أمام البضائع الأوروبية التي أخذت بالتزايد.
- استغلال المستعمرات بالاستيلاء على ثرواتها ونهبها، خاصة المعادن النفيسة و المواد الأولية.

3-4- انتشار حركتي الإصلاح الفكري والديني: والتي أدت إلى تحرير العقول من سيطرة الكنيسة، وزعزعة مركزها، وإحياء روح المبادرة لدى الأفراد وإعطاء حافز الربح أهمية من ممارسة النشاط الاقتصادي.

ثانيا- مرحلة الرأسمالية التجارية:

تعتبر الرأسمالية التجارية أول شكل من أشكال الرأسمالية وقد عبرت هذه الرأسمالية أساسا عن مصلحة فئة التجار، ونشأت الرأسمالية التجارية في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر، وكانت تهدف إلى اجتذاب أكبر كمية من الذهب والفضة إلى داخل البلاد.

1- مبادئ الرأسمالية التجارية:

وتتلخص أهم المبادئ والتي بنيت عليها الرأسمالية التجارية في:

- تمجيد المعدن النفيس لدرجة اعتباره مصدرا للثروة.
- تحقيق فائض في الميزان التجاري.
- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي وجعل التجارة الخارجية في القمة فهي مصدر المعدن النفيس، تليها الصناعة باعتبارها أساس الصادرات، أما الزراعة فلم يولوها عناية كبيرة إذ لم يجدوا فيها مجالا بارزا للتصدير.

2- أهم نماذج السياسات التجارية:

يمكن التمييز بين ثلاثة صيغ أساسية في تطبيق السياسات التجارية في ظل الرأسمالية التجارية تتوافق مع مقومات كل دولة وهي:

2-1- السياسة المعدنية في اسبانيا والبرتغال:

يعتبر البرتغاليين والاسبان من أوائل الدول الأوروبية التي استطاعت الحصول على الذهب الوارد من القارة الجديدة (أمريكا) نظرا لاتساع تجارتها ووجود مستعمراتها في أمريكا الجنوبية التي يسرت لها زيادة معدلات التبادل وتسويق منتجاتها في السوق الجديدة. وقد كانت اسبانيا في خلال تلك الفترة من أقوى دول العالم اقتصاديا وسياسيا، لذا حاولت الدولة الحفاظ بهذا الوضع المتميز عن باقي دول العالم.

ولتحقيق ذلك اتبعت أيضا اسبانيا سياسة تتلخص في تصدير البضائع واشتراط استفاء ثمنها بالمعادن النفيسة. مما توجب تدخل الدولة في عقود التجارة المبرمة بين رعاياها والأجانب وفي حالة إذا وقع استيراد البضائع الأجنبية، تشترط المقايضة بالبضائع الوطنية. ويعود الفضل في ظهور فكرة الماركنتيلية إلى الاسبان والبرتغال إلا أنهم لم يتمكنوا من تطويرها، واهتموا أكثر بكيفية الاحتفاظ بالمعادن الثمينة من خلال:

- منع تصديرها إلى الخارج مهما كانت المغريات.
- إتباع سياسة المقايضة في عمليات الاستيراد(بمعنى تصرف مبالغ الاستيراد في شراء السلع داخل اسبانيا وتخرج منها في الشكل السلعي).
- فرض التكافؤ في المبادلات مع الخارج تجنبا للوقوع في مشكلة الديون التي قد تضطر الدولة تسديدها بالمعادن الثمينة.

2-2- السياسة الصناعية في فرنسا:

يختلف في تلك الحقبة الوضع الاقتصادي لفرنسا عنه لاسبانيا والبرتغال حيث لم يكن لفرنسا الذهب والفضة نظرا لعدم وجود مستعمرات لها تمددها بالمعدنين والمواد الخام، ولم تكن بعد قد دخلت في مرحلة الاستعمار السياسي الاقتصادي أو التجارة الاستعمارية لانشغالها بشؤونها الداخلية.

دفع كل ما سبق فرنسا إلى العمل على زيادة السلع الصناعية القابلة للتصدير إلى الأسواق الخارجية واستيفاء أثمانها بالذهب والفضة. ولتحقيق ذلك اتخذت جملة من الإجراءات الوقائية من أهمها:

- تشجيع الصناعات المحلية بشتى الوسائل.

- العمل على حمايتها وتنظيمها خوفا من المضاربة الخارجية.

اتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط حركة التبادل مع الدول الأخرى لغاية تأمين تصريف المنتجات الصناعية. طبقت هذه السياسة من قبل كولبير وزير المالية في فترة الملك لويس الرابع عشر.

2-3- السياسة التجارية في بريطانيا:

تهدف هذه السياسة إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات عن طريق التجارة وتنظيم العقود التجارية وعقود النقل البحري لصالح انجلترا وأسطولها التجاري وذلك للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة. وقد وضع هذه السياسة رجل الدولة البريطاني المعروف كروموبل، وكان شعارهم الأساسي في تلك الفترة "فلنبع أكثر مما نشتري". كما ساعد نظام العهد الاستعماري في زيادة قوة بريطانيا وتدعيم تجارتها من خلال إتباع الأساليب التالية:

- ضرورة تصدير السلع من الدول المستعمرة إلى بريطانيا وبواسطة أسطولها البحري.

- الامتناع عن إقامة مشاريع صناعية في المستعمرات.

- تتمتع الدولة بحق الاحتكار في جميع عمليات البيع والشراء.

ثالثا- الرأسمالية الصناعية:

ارتكزت الرأسمالية التجارية على التجارة باعتبارها مركز النشاط الاقتصادي، وكانت الصناعة قائمة لخدمة التجارة إلا أن تطور الإنتاج الصناعي وتوسع حجمه غيّر من موازين القوى وباتت الصناعة أكثر أهمية من التجارة حيث سخرت هذه الأخيرة لخدمتها وتحويل النظام الاقتصادي بذلك من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية.

1- نشأة الرأسمالية الصناعية ومفهومها:

بدأت مرحلة الرأسمالية الصناعية ابتداءا من منتصف القرن الثامن عشر، وقد تميزت بتغيير الهيكل الأساسي للاقتصاديات الأوروبية، فبالرغم من أن التجاريين قد أسهموا فعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة نسبية في المجتمعات الأوروبية، إلا أنها أسفرت عن ظهور موجة من الاستياء العام بالنسبة للطبقات العاملة وجمهور المستهلكين، ولذا رأت الحكومة ضرورة تدخلها لتبني المشروعات الصناعية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج الوطني بما يكفل تحسين أسلوب توزيعه، إلا أن تلك القيود

المفروضة كبحت النشاط الاقتصادي وارتدت عليه سلبا مما استدعى العودة إلى الحرية الاقتصادية من جديد.

وتمثل الرأسمالية الصناعية ذلك البناء الذي يقوم بصفة أساسية على الاستخدام الواسع للآلات الحديثة في العملية الإنتاجية مع سيطرة رأس المال الخاص على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في ظل سيادة الحرية الاقتصادية.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الرأسمالية الصناعية هي الثورة الصناعية والتي بدأت في سنة 1776 ببريطانيا وتصاعدت مع الزمن، حيث أن نمو الصناعة قاد إلى زيادة التأكيد على الجانب الصناعي في الحياة الاقتصادية.

2- مفهوم الثورة الصناعية:

تعرف الثورة الصناعية على أنّها: "التحول الكبير الذي شكل نقلة نوعية في الانتقال من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي عن طريق الاستخدام المنظم للآلات في الإنتاج، هذا جانب، ومن جانب آخر لوحظ أن طرق التنظيم الصناعي قد شهدت تحولا كيفيا في الانتقال إلى نظام المصنع القائم على التقسيم الفني للعمل".

3- عوامل قيام الثورة الصناعية:

لم تحدث الثورة الصناعية في دول أوروبا في وقت واحد بسبب اختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، إلا أن هناك جملة من العوامل ساهمت في قيامها نلخصها فيما يلي:

3-1- التقدم العلمي: إن قيام النهضة العلمية في أوروبا سمح للعلم بأن يخطو خطوات سريعة، أفسحت المجال لظهور الاختراعات الحديثة مثل السفن التجارية التي تعبر البحار والمحيطات، كذلك مد طرق السكك الحديدية بين بعض الدول الصناعية لتسهيل التنقل فيما بينها.

3-2 العامل السكاني: أدى تحسن الظروف المعيشية في أوروبا إلى زيادة عدد السكان وما رافقه من كثرة متطلباتهم الحياتية وزيادتها، وقد دفعت تلك الحاجات إلى التفكير بإيجاد أساليب جديدة ومتطورة في الإنتاج لكي تلبي رغبات السكان واحتياجاتهم المتزايدة.

3-3- رأس المال: لقد كان لاتساع القارة الأوروبية وامتدادها لأقطار العالم أثر ايجابي لأصحاب المصانع وشركات النقل، والمؤسسات المالية، وذلك لأن أرباحهم كانت في تزايد مستمر مما مكنهم من تكوين أموال طائلة سمحت بتمويل الصناعة.

فقد استخدمت رؤوس الأموال في مجال تحسين أساليب الإنتاج عن طريق تمويل الاختراعات العلمية التي استفاد منها الإنسان في مجال إنتاجه الصناعي والزراعي.

3-4- سياسة الحرية وعدم التدخل: إعطاء الفرصة لمبادرة الأفراد، كما عملت الدولة على تخفيض الضرائب على رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة من أجل تشجيعها، وعملت على حماية حقوق الاختراع.

4- مظاهر الثورة الصناعية: كان من أهم مظاهر الثورة الصناعية:

4-1- نظام المصانع: حل نظام المصانع محل الحرفة والورش الصغيرة والصناعات المنزلية، وصاحب هذا النظام توطن الصناعة بالقرب من منحدرات المياه ومناجم الفحم.

4-2- تركز السكان في المدن: أدى ارتفاع معدل النمو السكاني إلى زيادة نسبة سكان المدن بنسبة كبيرة، كما أدى تركيز الصناعات بالقرب من مساقط المياه أو مصادر الطاقة أو المواد الأولية إلى تركيز السكان بدرجة أكبر في تلك المناطق.

4-3- كبر حجم المشروعات: إن تزايد عدد العمال أدى إلى تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل وسمح بقيام التكامل وقيام المشروع بكل أو معظم مراحل الإنتاج الخاصة بسلعة معينة مما أدى إلى قيام مشروعات كبيرة.

4-4- نمو النزعات الاحتكارية في الصناعة: أدى ميل المشروعات نحو الكبر إلى قلة عددها خاصة فيما يتعلق بممارسة نفس النشاط، وهذا مكنها من الاتفاق على تنسيق سياستها وتحقيق قدر من الاتحاد بينها مما أدى إلى ظهور النزعات الاحتكارية.

4-5- نمو التجارة الخارجية: أدت المنافسة الكبيرة التي قامت بين الدول الأوروبية للسيطرة على السوق الخارجية إلى التوسع الاستعماري وبالتالي الاحتكارات التجارية، وكانت الدولة ذات القوى البحرية هي المسيطرة، واستطاعت بريطانيا بفضل قوتها البحرية أن تسيطر على أهم الأسواق الدولية.

5- نتائج الثورة الصناعية:

ساهمت الثورة الصناعية في تنشيط الحياة الاقتصادية فظهر نظام اقتصادي جديد كان له بالغ الأثر على المجتمع الأوروبي. وقد أدت الثروة الكبيرة إلى تقدم انجلترا وجعلها من أغنى دول العالم. وقد أسفرت الثورة الصناعية عن عدة نتائج تمس كافة الجوانب الحياتية وهي:

5-1- النتائج الاقتصادية: أدت الثورة الصناعية إلى قيام نظام اقتصادي رأسمالي يرتكز على حرية العمل والمبادلات فبرز دور المؤسسات الإنتاجية الكبرى في تنمية الاقتصاد وتحسنت الأوضاع المعيشية للأفراد وازدهرت حركة العمران، كما ازداد الإنتاج الصناعي بشكل كبير بفضل تطور المعدات والآلات واعتماد التقنيات الجديدة.

فانخفضت كلفة الإنتاج وظهرت صناعات جديدة واتسع الاستثمار في الزراعة فقد أدى الاستعمال المكثف للآلات والأسمدة إلى تحول الإنتاج الزراعي من إنتاج معيشي مخصص أساسا لاستهلاك المزارع وعائلته إلى إنتاج تجاري موجه إلى السوق.

لذا تحولت الزراعة إلى عنصر فعال في تطور القطاع الصناعي بعد أن وفرت له حاجاته من المواد الأولية مما زاد من مستوى الإنتاج واستوجب تأمين أسواق خارجية لترويج فوائضه كما تطلبت التجارة الدولية تطوير المعاملات المالية فأنشأت البنوك المتخصصة واعتمد الذهب كقاعدة في المعاملات.

5-2- النتائج الاجتماعية: أقيم تبعا للثورة الصناعية مجتمعا جديدا تميز ببروز طبقتين، طبقة أرباب العمل المنسوبين إلى البرجوازية، وطبقة العمال التي تضم سكان المدن والأرياف الباحثين عن فرص عمل وفرتها المصانع.

5-3- النتائج السياسية والثقافية: كان للثورة الصناعية عدة نتائج على المستوى الثقافي والسياسي تمثلت أساسا في:

- بروز أحزاب سياسية تدافع عن مصالح العمال وتشارك في الحياة السياسية.
- احتدام التنافس بين الدول الصناعية للسيطرة على المواد الأولية والأسواق الخارجية مما نتج عنه تفاقم الاستعمار وانقسام العالم إلى جزأين، جزء مهيمن تمثله البلدان الصناعية وجزء مستغل تمثله بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

أما بالنسبة للجوانب الثقافية فتمثلت أساسا في زيادة الوعي بعد انتعاش حياة المدنية التي وفرت للأفراد كافة وسائل التعليم والثقافة.

رابعا- الرأسمالية المالية:

إن النظام الرأسمالي ومن خلال الثورة الصناعية التي تضمنت حصول تطور صناعي واسع، واستمرار هذا التطور، وما رافقه من زيادة في التخصص وتقسيم العمل واتساع المبادلات التجارية، وزيادة استخدام رؤوس الأموال في القيام بالنشاطات الاقتصادية وكنتيجة للسعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح التي أعيد استخدامها في القيام بهذه النشاطات وتوسعها المستمر، أدى إلى تكوين رؤوس أموال ضخمة، ومن ثم تركز رؤوس الأموال هذه، وهنا برزت أهمية رأس المال المالي وسيطرته على النشاطات الاقتصادية كافة، وبالذات الصناعية والتجارية، وبحيث أصبحت المؤسسات المالية التي تتجمع وتتركز فيها رؤوس الأموال الضخمة. إضافة إلى قدرة بعض المؤسسات المالية، وبالذات البنوك التجارية على توليد التمويل من خلال ما تولده من ائتمان، وهو الأمر الذي تضمن بروز المؤسسات التمويلية والبنكية كأساس للقيام بالاستثمار والإنتاج في المجالات المختلفة، وبالشكل الذي أدى إلى ملكية هذه المؤسسات لمعظم المشروعات التي تؤدي من خلالها النشاطات الاقتصادية.

1- مفهوم الرأسمالية المالية: شكل جديد من أشكال الرأسمالية تم خلاله سيطرة البنوك على تمويل المشروعات الصناعية القديمة والجديدة في معظم الاقتصاديات الرأسمالية.

وتميزت الرأسمالية المالية بعدة مميزات أساسية هي:

- ظهور المشروعات الكبيرة، ونمو الاتجاهات الاحتكارية، أدى إلى ظهور مشكلة التمويل وتعبئة المدخرات اللازمة لهذه المشروعات الضخمة حيث وجدت هذه المشكلة حلها في الأخذ بنظام الشركات المساهمة التي تضم عددا كبيرا من المساهمين من ذوي المسؤولية المحدودة.

- تحول تنظيم الصناعة من ملكية الأفراد إلى الملكية المساهمة، مما أدى إلى سرعة انتشار نظام الشركات المساهمة في كافة دول أوروبا، وتداول أسهم هذه الشركات وسنداتها في الأسواق للحصول على المال اللازم لتمويل المشروعات الكبيرة.

- الدور الأساسي الذي لعبته البنوك في تمويل المشاريع الصناعية حيث كانت احدى الوظائف الرئيسية للبنوك هي إنشاء وإدارة المشاريع الصناعية.

– اندماج الرأس البنكي بالرأسمال الصناعي ونشوء الرأسمال المالي.

– تشكل اتحادات احتكارية عالمية بين الرأسماليين، وانجاز تقسيم العالم بين الدول الرأسمالية الكبرى.

– إن انخفاض الأرباح التي تحققها رؤوس الأموال من خلال استخدامها في الداخل، إضافة إلى محدودية مجالات هذا الاستخدام، وبالذات في الدول المتقدمة، أدى إلى البحث عن مجالات استخدام مريحة في الخارج، ومن خلال الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك من خلال التعاملات المالية الدولية واسعة النطاق والتي تتم عن طريق الأسواق المالية والنقدية.

2– أنواع الاحتكارات: اتخذت الاحتكارات عدة أشكال وهي:

– **الكارتل:** هو أحد أشكال الاتحادات الاحتكارية التي يتم الاتفاق بين أعضائها على عقد اتفاقات حول الأسعار وأسواق التصريف وتبادل براءات الاختراع، على أن تبقى كل مؤسسة منضوية في هذا الاتحاد الاحتكاري متمتعة باستقلالها التجاري والإنتاجي، ويهدف إلى السيطرة على الأسواق وتحقيق أرباح ضخمة.

– **الترست:** يقوم على اتحاد أو اندماج عدة مشاريع في مشروع واحد وتكون الغاية منه الحصول على وضع احتكاري. في إطار الترست تفقد المؤسسات الإنتاجية استقلالها المالي والإداري والقانوني.

– **الكونسرن:** عبارة عن توحيد عدد من المؤسسات المختلفة في الصناعة والتجارة والبنوك وشركات النقل والتأمين على أساس من التبعية المالية لفئة من كبار الرأسماليين الذين يفرضون رقابتهم على المؤسسات المنظمة إلى الكونسرن.